**سنة ثانية جذع مشترك**

**مقياس: نظريات العلاقات الدولية**

**الواقعية الجديدة (البنيوية) Neo-realism**

**وتعرف أيضا بالواقعية البنيوية، وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية، ومن أهم كتابها كينيث والتز وجورج مودلسكي.**

**والواقعية الجديدة هي رؤية نسقيه Systemic للسياسات الدولية، وهي عكس الواقعية التقليدية فإنها تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية. ويعتبر كينيث والتز Kenneth N.Waltz أهم مفكري هذا الاتجاه، الذي حاول من خلال عمله الشهير ”نظرية السياسات الدولية” Theory of international politics (1979) تجاوز النقد الذي وجه إلى مورغنثو، مقترحا نظرية ”المنظومة الدولية”والإبقاء على هذا المستوى من التحليل باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على السلوك، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والاقتصاد إلى حد ما تعتبر ثانوية.**

**وينطلق والتز في بناء نظريته من افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما وهما الفرد، والمجتمع أو الدولة، ويرى أن الصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته.**

**ورغم انطلاق الواقعية الجديدة من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية الكلاسيكية، خاصة من حيث اعتبارها أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل وأن دراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين هذه الوحدات، إلا أن الواقعيين الجدد لا ينكرون وجود فواعل أخرى غير الدولة كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والجماعات الإرهابية والمنظمات العبر وطنية، إلا أن هذه الفواعل تبقى في تصورهم ذات أهمية قليلة مادامت الدول هي الفواعل المهمة.**

**وفي تحليلها لظاهرة النزاع الدولي، تركز الواقعية الجديدة على أثر بنية النظام الدولي وطبيعته على العلاقات بين الدول، وهم يرون أيضا أن الدول تتفاعل في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى يلزم كل منها بالاعتماد على ذاتها في تحقيق أهدافها، إذ لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي يمكنها مساعدة الدول عند الحاجة، لذلك تسعى الدول لتتوازن قواها فتحقق حالة التعادل أو التساوي بينها، مما يقلل من خطر اندلاع الحرب.**

**وسعيا منه لتجاوز اللبس من حيث اعتبار الدولة الفاعل الأساسي من جانب، والارتكاز على بنية النظام الدولي لتفسير سلوكيات الدول من جانب آخر، نجد أن والتز حريص على التمييز الدقيق بين التنظير المنظومي (الذي ينطلق من مستوى النظام)، والتنظير الذي ينطلق من مستوى الوحدة، أي التمييز بين مستويين مختلفين من التحليل: مستوى النسق ومستوى الوحدة. ففي حين يرتكز مستوى الوحدة على دراسة عملية التفاعل بين الدول (من خلال تفسير أفعال أو سياسات دول –وحدات-بعينها)، تهتم الدراسة على مستوى النسق بتفسير القيود والميول الكلية التي تحدث على مستوى النسق. وهذا ما يبرز اهتمام والتز بدراسة السياسة الدولية، وليس السياسة الخارجية.**

**وتهدف الواقعية الجديدة لتوضيح كيف أن هذه القوى النسقية مسئولة عن التشابه الملاحظ في سلوك السياسة الخارجية. ويعطي والتز مثالا واضحا على ذلك من خلال ظاهرة علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ظل نظام توازن القوى أثناء الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين وعدم تطابق الأيديولوجيتين، فقد سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ و تأثير وبسط هيمنة وتحقيق مكاسب، فما هو السر في ذلك؟**

**يجد والتز الإجابة من خلال دراسته للبنية النظامية على المستوى الدولي، حيث يرى وجود تغيرات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية. إذا فعلى عكس ما تبناه مورتن كابلن M.Kaplan وماكليلاند باعتمادهم على النسقية، فان الواقعية الجديدة تعتبر أن النظام يتكون من بنية تسمح بالنظر إلى الوحدات كأنها مكونة بشكل مختلف عن وحدة واحدة.**

**وفي تفسيره لسلوكيات الدول في ظل المنظومة الدولية يقدم والتز مسلمتين في هذا الخصوص: تتمثل الأولى في القول أن الدولة مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق الأمن، ما دام تحقيق الأهداف الأخرى يعتمد على تأمين بقاء الدولة فقط. وتناقض هذه المسلمة وجهة نظر العديد من الواقعيين الكلاسيكيين القائلين ”أن الدول تسعى لزيادة قوتها كغاية في حد ذاتها،” وهذا ما ينطبق مع منطق الفوضى السائدة في النظام الدولي ”حيث من الصعب على الدول أن تستمتع بأية ضمانة لأمنها إلا إذا قامت هي بتوفيره لنفسها،”الأمر الذي يجعل من المنظومة الدولية نوعا من نسق الاعتماد على الذات.**

**أما فيما يخص علاقة شكل النظام بظاهرة الصراع، فإن والتز يبني تصوره بهذا الخصوص على فرضية تعتبر ”أن الاستقرار يقوم في النظام ثنائي القطبين أكثر مما يقوم في نظام متعدد الأقطاب.” وبالتالي حسب والتز فان نظام الثنائية القطبية هو الأكثر تحقيقا للاستقرار والأقل ميلا للصراعات ويدعم حجته هذه من خلال اعتبار:**

**– قدرة الدولتين المهيمنتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه تمكنها من تخفيف آثار استخدام الآخرين للعنف.**

**– قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجود اعتمادا على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية.**

**- إن زيادة القوتين العظميين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها، حيث تصبح الأسلحة –في النظام ثنائي القطب- مهمة إذا كان الغرض منها لدافع ردعي وليس لاستعمالها مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار.**